هذا الطريق لكنا على ما نعتقد مقصرين فيما علينا من الوجبات
للأمة الاسلاميه لان ذلك يكون قبولا ضمنيا ورضاء بالطريقة
من شأنها ان تسد علينا كل باب للاصلاح

تلك ايها السادة هي الاسباب التي جعلتنا نرى من الواجب
علينا ان نعيد الى حضراتكم هذا المشروع وحتمت علينا ان
نرجع اليوم الى طلبنا الاول رغما عما قررتموه فيه من قبل
ونحن على يقين ايها السادة انكم ما اخرتم عن المصادقة
عليه الا لان الايضاحات التي كانت ضروريه في الوقوف على
حقائق المسأله لم تكن تقدمت الى حضراتكم

فالآن وقد وضح لكم الامر بالبيانات التي وافاكم بها سعادة
ناظر الحقانيه قبلنا وطيد الامل ان نرى حضراتكم تشاركون
الامر فيما نطلبه وتتمناه من صلاح هذه المحاكم وتصادقون
على مشروع نعتقد ذمة وبالقلب انه فيه نفعا كثيرا للمتقاضين
وخير الامة الاسلاميه عموما

سعاده بطرس باشا غالى ~~[illegible]~~ ناظر الخارجيه

ايها السادة

ان المسأله التي نحن بصددها هي من ادق المسائل لان من مقتضاها
البحث في علاقات الخديويه المصريه مع الاستانه العليه وبعبارة
أخرى مع ما في الامتيازات الممنوحه من قبل جلالة السلطان الأعظم
لمصر وهذه المسأله لا يجوز على المجلس انها خارجه عن حدود دائرته
الا انه لما كان التكلم عنها أصبح ضروريا بعد ما قيل من المجلس ان
في شأن مشاركة ضم عضوين على المحكمه العليا اردت ان ادخل
فيها لا من بابها الشرعي لان رفيقي ناظر الحقانيه تكلم عن ذلك
بل من بابها السياسي وحينئذ اقول

من المسلم ان القضاء هو حق لكل حاكم مطلقا متصرف في بلاده
يتولاه بنفسه او ينيب فيه عنه من يشاء وعليه تنظر هل الخديوي
يملك ذلك الحق لا شك في انه يكفي للاجابة عن هذا
السؤال ان نبحث عن الفرمانات الصادره من لدن جلالة
السلطان المعظم فنرى انه نص فيها صريحا بأن للخديوي